

اسنادا قد اخدت عليه احاديث ، وما كان ذلك مسوغا لتكذيب البخاري  
ولا كان ذلك مسوغا لنقض الصحيح الذي رواه .

ونحن لا ننكر عليه ان وجود بعض المرويات المكذوبة في اي كتاب  
كان لا يوجب الطعن والتفسيق لصاحب الكتاب ، ولا سقوط جميع  
مروياته ، والذي انكرناه انه كان من المفروض عليه وهو يدعي التجرد  
والاخلاص للحق ان لا يفرق بين الكليني والبخاري ، وان يحكم عليهما  
بحكم واحد ، لان كلا منهما قد روى احاديث النقص والتحريف . واخذت  
عليه احاديث لا يمكن الالتزام بها والاطمئنان اليها ، فلماذا وهو الباحث  
المجرد على حد زعمه ، كانت تلك المرويات المكذوبة في الكافي موجبة  
للطعن في دينه والتشكيك بجميع مروياته والمرويات المكذوبة في البخاري  
لا توجب شيئا من ذلك .

وانني اعود فاكرر ما ذكرته سابقا من اني لم اتحيز في هذه  
الدراسات الى فريق معين ، ولكنها الحقيقة تفرض نفسها احيانا على  
الكاتب ، فيضطر الى ابرازها مهما كلفه ذلك من ثمن ، وانا واثق بانني  
سأعرض بسبب هذه الدراسات الى النقد والهجوم من مقلدة الشيعة  
وحشوية العامة الذين احتضنوا كتب الحديث وغالوا في تقديسها على ما  
فيها من العلل والعيوب ، من غير تفكير بالاطخار الناجمة عن وجود تلك  
المرويات المنتشرة هنا وهناك بين السنة المحمدية والتي يمكن اعداء  
الاسلام واعداء اهل البيت ( ع ) من التشنيع عليها وتشويه معالمها النيرة  
الساطعة .

وارجو ان تكون هذه الدراسات المختصرة تمهيدا لدراسات واسعة  
تشمل جميع كتب الحديث وتصنيفاتها من الموضوعات التي تسمى الى  
السنة الكريمة وامتد سبجاته نستمد العون ، والاخلاص في العمل  
والتوفيق لخدمة الدين والمذهب انه قريب مجيب .